آثار ومخلفات الاحتلال الفرنسي في الجزائر من 1830 إلى 1962م

الدكتور: ناصر بوقرو
جامعة يحيى فارس – المدية

- Summary:	- الملخص:
During the French occupation between **1830** and **1962**, the composition of Algerian society witnessed deep changes as a result of several factors, the most important of which is the occupation and settlement, the most prominent of which was the looting and confiscation of lands and property, killing, torture, exile and forced displacement. These events were important in personal and social life, and because they left a very devastating impact on Algerian society. Did they maintain their continuation and impact on future generations? Will the	خلال الاحتلال الفرنسي ما بين **1830** و**1962**م، شهدت تركيبة المجتمع الجزائري تغيرات عميقة نتيجة عوامل عدة أهمها الاحتلال والاستيطان كان أبرزها نهب ومصادرة الأراضي والممتلكات، القتل والتعذيب والنفي والتهجير القسري. كانت هذه الأحداث مهمة في الحياة الشخصية والاجتماعية، ولأنها تركت أثرًا مدمرًا للغاية على المجتمع الجزائري، فهل حافظت على استمرارها وتأثيرها على الأجيال القادمة؟ هل سيعرض الباحثون نتائجهم؟ للإجابة على هذه الأسئلة، اتبعنا منهج البحث التاريخي في

researchers offer their results? To answer these questions, we followed the historical research method in our research, which is to collect historical materials related to the topic, read them, and then analyze them, while relying on comparative methods of extracting information from sources.	بحثنا، وهو جمع المـواد التاريخيـة المتعلقة بالموضـوع، وقراءتهـا، ثـم تحليلها، مع الاعتماد على الأسـاليب المقارنة لاسـتخراج المعلومـات مـن المصادر.
- Keywords:	– الكلمات المفتاحية:
Occupation; settlement; backwardness; racism; ignorance.	الاحتلال؛ الاستيطان؛ التخلف؛ العنصرية؛ الجهل.

– مقدمة:

تعرض الشعب الجزائري لأبشع الجرائم من جيش الاحتلال الفرنسي على مدار قرن واثنين وثلاثون عاما، لا تزال آثارها قائمة رغم مـرور أكثـر مـن نصف قرن على الاستقلال. هذه الآثار والمخلفات شكلت مصير هذا الشـعب وأخضعته لفترة طويلة من الهيمنة، حيث أنه بقي يعاني من انهيـار قيمـي وحضاري وانهزام فكري، نتيجة الفوضى وضغط السياسة الاستعمارية.

بما أن أحداث اليوم لا تفهم إلا بمعطيات الأمس، وأن المعركة الحالية هي نتيجة صراع متعدد الأوجه والمراحل، فـإن فهـم واقـع المجتمـع الجزائـري المعاصر لن يتم إلا بدراسة حقبة الاحتلال الفرنسي وسياسـته الاسـتدمارية

التي شكلت منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر مقارنة بمختلف التحولات التي شهدتها قبله وبعده وما خلفه من آثار على واقع المجتمع الجزائري والتي انعكست سلبا على المجتمع الجزائري مع مرور الزمن.

فأهمية هذا الموضوع تكمن في كونه يسلط الضوء على أبشع السياسات الاستدمارية للاحتلال الفرنسي اتجاه الجزائريين، وعن مدى معاناتهم إبان الاحتلال **1830-1962**م، كما يكشف مدى فعالية الأوضاع والتحولات التي أحدثها الاستدمار في إعادة بلورة الحياة الاجتماعية من أجل محو المقومات العربية والإسلامية للجزائريين والجوانب الخفية لذلك.

لا تزال الكثير من الدراسات تتساءل عن مدى تأثير الاستعمار على الفرد والمجتمع الجزائري؟ فإلى أي حد تمكّن المستدمر الفرنسي- من التأثير في أحواله ومقوماته الشخصية؟ وما هي أهم آثاره الباقية والمؤثرة في الفرد والمجتمع؟

للإجابة على هذه الإشكالية المحورية، اتبعنا المنهج التاريخي الذي يعتمد على جمع المادة التاريخية المتعلقة بالموضوع وقراءتها ثم تحليلها مع الاعتماد على أسلوب المقارنة بين المعلومات المستقاة من المصادر.

في بحثنا هذا، نريد أن نعيد ربط أجزاء من الماضي بالحاضر دون الانحصار في حدود زمنية ومعرفية، عكس المقاربات التي تسلم بوجود قواطع راديكالية في مسار التاريخ فتحدث فيه حدودا عشوائية لكي تحصره في مرحلة التاريخ المعاصر ومرحلة الحاضر أكثر ضيقا. وليس قصدنا أن نقول بأن كل ما حدث في تاريخ الاستعمار الفرنسي للجزائر عبر مراحله هو نفس الماضي الذي مازال حاضرا، لكن قصدنا أن نجد، فيما وراء الأحداث المختلفة، تصورات ومنطق وممارسات هي وحدها تسمح لنا بفهم الآثار العميقة التي خلفها في المجتمع.

1- طرق واساليب المحتل الفرنسي لإخضاع الأهالي:

شهدت الجزائر بعد الغزو الفرنسي اضطرابات وفوضى كبيرة وشاملة نتيجة للسياسة الاستعمارية خاصة بعد عمليات تدمير مؤسسات الدولة وبناها التحتية ومصادرة أراضي الجزائريين.

لما أدركت فرنسا أنه لا مستقبل لها في الجزائر لجأت إلى توظيف وسائل تمكنها من تحقيق سياستها الإمبريالية والتي ظهرت من خلال إجراءات قمعية وردعية ضد الأهالي الجزائريين استعملتها الحكومة العسكرية الأولى في مصادرة أراضيهم ومؤسساتهم وهياكلهم الاجتماعية وزرع الفتنة والتفرقة من أجل التمكن منهم بكل سهولة.

أ- محاولة التفكيك وزرع الفتنة العنصرية والقبلية:

إن الاحتلال الفرنسي للجزائر مس الأرض والإنسان معاً واستهدف عناصر الهوية والشخصية الوطنية، وفي مقدمتها الدين واللغة والتاريخ والحضارة. سياسته هذه كانت ترمي إلى استيطان دائم أبدي بالجزائر لتحقيق أطماع إمبريالية.

وبما أن المجتمع الجزائري كان يقوم على القبيلة كإطار سياسي واقتصادي، فإن المسألة الأولى التي مسها الاستعمار كانت البنية الاجتماعية، حيث استمدت المقاومات الشعبية شدتها، وهو ما أضر المحتل في البداية. وجعل الجنرال بيجو يصرح أمام مجلس النواب: "لو كان سكان الجزائر قوما آخرين غير العرب، أو كانوا يشبهون شعوب الهند المخنثة لما أوصيت أبدا بصرف الأموال الطائلة في سبيل تعمير البلاد بالعساكر والجنود، ولكن وجود هذه الأمة القوية العتيدة المستعدة كامل الاستعداد للحرب، والمتفوقة على العناصر الأوروبية التي كنا ننوي إدخالها إلى البلاد، كل ذلك يحتم علينا

أن نختار العناصر القوية من الأوروبيين لتوطينهم أمام أولئك العرب وجنبا إلى جنب معهم، وبين ظهرانهم[1].

من أجل الاحتلال الكامل للجزائر، حاولت السلطات الفرنسية القضاء على القبيلة التي هي أساس التنظيم الاجتماعي في الجزائر، فراحت تصدر القوانين العقارية التي ترمي إلى تحطيم بنية المجتمع الجزائري، وكانت لهذه السياسة التعسفية آثارا وخيمة على المجتمع الجزائري لا زالت آثارها قائمة إلى يومنا هذا تنغص على الناس حياتهم. لقد عملت الإدارة الفرنسية منذ البداية على تفتيت القبيلة من أجل القضاء على التنظيم الاجتماعي التقليدي في الجزائر، وتبين هذا منذ صدور قرار **22** أفريل **1863**م المعروف باسم سيناتوس كونسولت، الذي عمل بكل الوسائل على تفكيك القبيلة، لأن استمرار المقاومة كان بسببها، لذا كان لابد من تفكيكها وتحطيمها نهائيا حتى يسهل عليهم القضاء على المقاومة. ويتم تحقيق هدف المستوطنين الأوروبيين المتمثل في الحصول على مزيد من الأراضي الخصبة.

أدى تطبيق قانون سيناتوس كونسولت **1863**م إلى إحداث تغيرات جذرية على بنية القبائل والعروش الكبرى، حيث تم تفتيتها وتحويلها إلى وحدات إدارية صغيرة وهي الدواوير، وأطلق عليه اسم دوار- كومين (douar-commune)[2].

فتنفيذا للقرار أنشئ **656** دوارا في المقاطعات الجزائرية الثلاثة وذلك على حساب تفكيك القبائل[3]، بغرض تخطي كل الحواجز التي من شأنها تعرقل عملية نقل ملكية الأراضي من الأهالي إلى المعمرين، كما يعمل على إحكام السيطرة على الأهالي ومراقبتهم.

إضافة إلى كل ذلك، تم إنشاء المكاتب العربية بعد سنة **1844**م، والتي كانت عبارة عن واسطة بين السلطة العسكرية والأهالي، وكانت مهمتهم

تقديم المعلومات للسلطات حول الأهالي وأيضا إدارة شؤون القبائل[4] لمراقبة تحركات السكان ومحاولة التغلغل في عمق القبائل الجزائرية، إضافة إلى صدور تعليمة لمراقبة تحركات الأمير جوزيف نابليون وزير الجزائر والمستعمرات (**1858-1859**م) في ديسمبر **1858**م التي أعفت الجزائريين العاملين لدى الأوروبيين من دفع الضريبة للقبيلة ودفعها للإدارة الفرنسية عوض ذلك حيث نصت هذه التعليمة: "لقد قيل أن القبيلة هي قاعدة التنظيم الاجتماعي للعرب، علينا أن نمكن التنظيم الفرنسي ليشمل مختلف تجمعات الأهالي في بلدتنا، عليكم أن تفضلوا الاتجاهات الطبيعية والتي بحضور حضارتنا المتفوقة، فإن القبيلة عليها أن تتفتت بهدف اندماجنا في تنظيمنا، بواسطة هذه الوسائل وهذه الوسائل وحدها سوف نصل بها إلى كسر تماسك القبيلة، والانتزاع منها على الخاصية السياسية ليحل محلها تنظيمنا الإداري"[5].

لقد كانت لهذه السياسة آثارا كبيرة على المجتمع الجزائري، حيث تفتت القبيلة إلى دواوير بفعل تحديد أراضيها وإخضاعها للبيع، وبالتالي فقد بذلك الجزائريون في الريف الإطار الملائم الذي ينظم حياتهم ويحفظ لهم مصدر رزقهم وأصبح الفرد بعد أن لم تعد القبيلة تحميه وتقدم له العون أعزلا في مواجهة إجراءات الإدارة الفرنسية الجائرة[6].

ب- محاربة مقومات الشخصية والهوية الوطنية:

لم يكن الاحتلال الفرنسي على الجزائر اعتداء عسكريا فحسب، بل كانت أكثر من ذلك، فقد كانت عملية ممنهجة ومسطرة للسيطرة الشاملة، تقوم على معارف متنوعة وعلى تصورات إيديولوجية تستغل التفوق المادي واختلال التوازن الذي أحدثته الثورة الصناعية.

هذا ما تم العمل به في الجزائر بعد أن استقر الوضع بالمحتل، حيث شن حملة تنصيرية عسكرية كبيرة على المجتمع الجزائري ومؤسساته الاقتصادية والسياسية ومقوماته الثقافية والاجتماعية محاولا بذلك بسط نفوذه وتوقيف المد الحضاري من خلال الغزو الفكري والحضاري. وقد تعمد الاستعمار الفرنسي إلى تشويه الشخصية الجزائرية. معتمدا على سياسة التجهيل وقتل الذاكرة التاريخية، والحضارة لأنه أدرك أهميتها وقيمتها عند الشعب الجزائري.

فقد استهدف الاحتلال من خلال حملته الشنيعة العلم والتعليم في الجزائر لإيمانه بأهمية هذا القطاع في توعية الشعوب وتفتحه، فقامت الإدارة الفرنسية بهدم وتدمير كل المدارس التي كانت قائمة في ذلك العهد من مساجد وزوايا وكتاتيب، وكل شيء له علاقة بالتعليم ومصادرة الأوقاف ونفي العديد من العلماء إلى الخارج، و"تحويل المساجد إلى كنائس للنصارى كما حدث مع مسجد "كتشاوة" بالعاصمة حيث تم تحويله إلى كنيسة عرفت باسم "كنيسة سان فيلب (cathedral saint Philippe) كما حولت إلى ثكنات للجيش والشرطة وإسطبلات للخيل والدواب وتعرضت كل المدن الجزائرية الأخرى لما تعرضت له العاصمة"[7] حتى لا تكون هناك فكرة ان هناك أجيال صاعدة من أبناء الجزائر، وكذلك غرس فكرة في أذهان التلاميذ مفادها أن الجزائر جزء من فرنسا، وعملوا على إحلال التاريخ الفرنسي محل التاريخ الجزائري، وكذلك القضاء على المساجد والزوايا ومحاربة الأئمة والعلماء وحرق المكتبات.

هناك العديد من الكتب الفرنسية التي تؤكد على هذه الحقائق وعلى ما أصاب التعليم العربي – الإسلامي بعد الاحتلال، حيث جاء في أحداها أن التعليم التقليدي قد توقف عن أداء مهمته لظروف الحرب من جهة، والاستيلاء عن الأوقاف من جهة أخرى وهجرة المعلمين أو نفيهم من جهة

ثالثة، فقد خربت المدارس الثانوية وغادر المتعلمون الزوايا القريبة من مراكز الاحتلال، واكتفى الأساتذة بأداء الشعائر الدينية[8].

لم تكن عملية تدمير المؤسسات الثقافية والإسلامية والتراث إلا جزء من مخطط المحتل الذي سعى جاهدا في نشر الأمية والجهل في أوساط الأهالي الجزائريين، حيث قام بمصادرة الأوقاف حتى يصبح التعليم بدون تمويل وحارب اللغة العربية بشتى الوسائل حتى أصبحت لغة أجنبية باسم القوانين الرسمية، مثل قانون **1834**م الذي نص على أن الجزائر أصبحت فرنسية وقرار مجلس الدولة في **1835**م، وقرار شوطان (Chamtemps) **1838**م على"أن اللغة الفرنسية أصبحت اللغة الوحيدة والرسمية للجزائر وهكذا استبدلت اللغة العربية باللغة الفرنسية التي أصبحت اللغة الرسمية سواء في التعليم أو في الإدارة، وبهذا الشكل طبقت فرنسا سياستها الاستدمارية في كل المجالات.

لقد أدرك المستعمر تلك المقومات الأساسية مركزا بخاصة على اللغة العربية، وبالتالي القضاء على الإسلام، حيث اعتبرت فرنسا فترات عصور تاريخ الجزائر قبل الاحتلال عصورا مظلمة.

ج- فرض الضرائب، مصادرة الأراضي والممتلكات:

شرعت سلطات الاحتلال الفرنسي منذ الأشهر الأولى على احتلالها للجزائر في سن مراسيم وقوانين تبيح بموجبها الاستيلاء على الأراضي الزراعية، ومنذ ذلك الوقت لم ينفك الحكام الفرنسيون من محاولة الاستيلاء على الأرض[9]، ومن الأمثلة على ذلك، قرار الكونت كلوزيل بتاريخي **08** سبتمبر و**07** ديسمبر **1830**م القاضيان بضم أملاك البايلك، وأملاك الأوقاف[10]، وقرار **10** جوان **1831**م الخاص بأملاك الداي والبايات والأتراك الذين غادروا البلاد.

وفقا لذلك وصلت إلى الجزائر موجات من المعمرين، ولعل أهمها موجة عام **1832**م التي استقرت في مناطق مختلفة من الجزائر. بعد سنة واحدة استولى المستوطنون الجدد على آلاف الهكتارات من الأراضي الخصبة من أملاك الجزائريين، وأقاموا فيها مزارع وأحواش تتقارب مساحتها ما بين **120** و**2500** هكتارات[11].

وقد جعل الجنرال بيجو حاكم الجزائر آنذاك "السيف والمحراث" عنوانا لسياسته[12]، حيث عمد إلى الاستيلاء على الأرض بالقوة وضمها لأملاك دولتهم تمهيدا لتوزيعها على المستوطنين الوافدين على الجزائر من مختلف البلدان الأوروبية.

فرضت إدارة الاحتلال بين عامي **1844-1846**م بفضل قوانين مصادرة الكثير من الأراضي بحجة عدم زراعتها، وبعد عملية إثبات عقود الملكية لأكثر من **200** ألف هكتار تعرضت لعملية سلب ونهب، استطاعت السلطات الفرنسية أن تصادر**95** ألف هكتار من أصل **168** ألف هكتار بمقاطعة الجزائر، في حين استفاد المستوطنون من **37** ألف هكتار وهو ما أدى إلى تشكيل وتوسيع **27** قرية استيطانية في منطقة الساحل ومتيجة.

من أهم عمليات مصادرة أراضي الجزائريين التي قامت بها سلطات الاحتلال الفرنسية، تلك العملية التي جاءت على إثر ثورة **1871**م، حيث أصدرت قانون المسؤولية الجماعية في إطار قانون الأهالي الإجرامي القاضي بالحجز الجماعي لممتلكات الجزائريين، أين استولت بالقوة على **500** ألف هكتار من أراضي **315** قبيلة.

بالإضافة إلى عمليات السطو ومصادرة الأراضي، جاءت سلطات الاحتلال بقوانين وتشريعات تفرض بموجبها ضرائب ثقيلة لترهق الأهالي الجزائريين وتجبرهم بطريقة غير مباشرة على الانسحاب. لقد تفننت إدارة الاحتلال في

خلق ضرائب متنوعة ومتعددة، فإلى جانب الضرائب العادية والضرائب غير المباشرة والإتاوات المفروضة على مختلف النشاطات، فإنهم خضعوا لما اشتهر باسم "الضرائب العربية" المتمثلة في الزكاة والعشر، وألحقت ضريبة "اللازمة" المفروضة على المناطق الجبلية وعلى الواحات، وألحق في إطار هذا القسم الخاص بالضرائب العربية "السنتيمات الإضافية" التي فرضتها الإدارة في البداية لتواجه بها المصاريف الطارئة، وابتداء من سنة **1863**م خصصتها لتغطية مصاريف التمليك الشخصي للأرض، ورغم كل هذه الضرائب إلا أن المستوطنين النواب اقترحوا فرض غرامات جديدة على المسلمين[13].

لقد دفعت الضرائب الكثير من الجزائريين سنة **1862**م إلى الهجرة خوفا من أن تطالهم العقوبات، وتبعا لهذا شهدت تلمسان فقرا كبيرا، بحيث أن قبائل بأكملها لم تجد ما تقتات عليه سوى جذور النباتات مما أدى إلى هلاك الناس جوعا، كما دفع هذا الوضع الفلاحين إلى إهمال زراعتهم ومواشيهم في وقت ازداد طلب المعمرين على شراء هذه الثروات[14].

لقد تسببت سياسة السلب والنهب ومصادرة أهالي الجزائريين في حدوث مجاعات قاتلة لم تشهدها الجزائر من قبل، مما أودى بحياة أزيد من نصف مليون جزائري أو بخمس السكان الأصليين في ذلك الوقت حسب بعض المؤرخين، حينها بقي مخزون المعمرين من الحبوب كما هو ولم تسجل أية محاولة لإغاثة الأهالي، بل إن الكثير من المستوطنين كان يفرح لهلاك الجزائريين المسلمين[15]. كما ساهم اليهود في مأساة الجزائريين، حيث استغلوا كل الفرص لأجل الربح السريع، وهو ما أوضحه أحد الأوروبيين بوهران في رسالة إلى نابليون الثالث يوم **15** ماي **1865**م قائلا: "وأحيط جلالتكم علما بأن الشعب الأهلي لعمالة وهران يدفع لصالح اليهود مبلغا يساوي أربعة أضعاف ما يدفعونه لفرنسا بعنوان الضرائب"[16]. بالإضافة

إلى ذلك استغل اليهود المجاعة بين عامي **1868-1869**م لتنمية ثرواتهم عن طريق أرباح القروض التي كانوا يقدمونها للمنكوبين بفوائد وأرباح عالية تتراوح ما بين أربعين إلى مئة في المئة لمدة شهرين أو ثلاث فقط في العام، مما جعل الكثير من الجزائريين يفقدون أملاكهم ويتحولون إلى خماسة.

اعتمد المستوطنين على الأهالي الجزائريين كيد عاملة رخيصة في كل المجالات، حيث كانت تستغل بطريقة لا إنسانية إلى درجة أن الفلاح كان يشتغل طوال اليوم بمقابل زهيد، حتى في أوقات الأزمة بما فيها المجاعة، فضلا على أن الكثير منهم كانوا يشتغلون دون مقابل، وذلك بشهادة نواب من البرلمان الفرنسي.

استمرت إدارة الاحتلال في تضييقها على الجزائريين جميعا، فلم تتغير الضرائب، بل إن الحكومة بالجزائر أقامت إجراءات استثنائية إدارية متمثلة في "المجلس الحربي" لمتابعة الوضع واعتبرت كل متسول وباحث عن الطعام مجرما[17].

رغم ما عاشته الجزائر من أزمات كالقحط والمجاعات والجفاف ونقص المحصول خاصة في سنوات ستينات القرن التاسع عشر، إلا أن سلطات الاحتلال لم تتعامل مع الوضع بالشكل المطلوب، فالضرائب بقيت على حالها، بل شهدت تزايدا في بعض الأحيان، لتزيد من معاناة الأهالي.

د- الهجرة والتهجير:

منذ أن احتلت الجزائر، عمدت فرنسا إلى استراتيجية سياسية استيطانية، حيث عملت على افراغها من سكانها الأصليين، وملئها بالدخلاء الأوروبيين. وما كان قانون مصادرة أراضي الأهالي وثرواتهم وتمليكها للمعمرين إلا جزء يسير من سياسة التهجير القسري التي جعلتهم يعيشون في فقر وبؤس شديد[18].

هذا ما لم يتطرق إليه الكثير من المؤرخين الفرنسين الذين أرخو للهجـرة الجزائرية، فهم لم يذكروا السبب الحقيقي وراء هذه الهجرة. وهذا أكبر دليل بالنسبة إلينا على محاولة تحقيق السياسة الاستعمارية الاسـتيطانية، حيـث تبناها الجنرال بيجو رافعـا شـعار "السـيف والمحـراث"، السـيف لقتـل الجزائريين والأراضي للمعمـرين، حتـى تكـون وضـعا في الجزائـر شـبيها بوضعية السكان الأصليين في جنوب إفريقيا.

فرنسا كانـت تـدرك أهميـة تواجـد المسـتوطنين المـدنيين الفرنسـيين والأوروبيين في الجزائر، وأنهم هم من سـيدعمون الاحـتلال[19]، وذلـك مـن خـلال اسـتيلاب الاراضي الزراعيـة مـن أصـحابها الشرـعيين وتسـليمها للأوروبيين، وبالتالي تصبح إقامة هؤلاء في الجزائر على حساب الجزائـريين، وهو الأمر الذي يجعل من الاقتصاد الجزائري اقتصـادا اسـتعماريا، يخـدم مصالح طيلة فترة الاحتلال[20]، فالإدارة الاستعمارية لا تشير إلى هذه النقطة ولا إلى الإهمال الذي حل بالأهالي، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على ارتبـاط عناصر السياسات الفرنسية في الجزائر ببعضها البعض، وحاجة الاستيطان الى المزيد من الأراضي تحت أساليب قهرية جاءت في شكل مراسـيم وقـوانين وأوامر مصطنعة، وهذا ما أكده الجنرال بيجو الذي اشتهر بالعنف[21] أمـام النواب عام **1840**م حين قال: "عليكم بإسكان المستوطنين حيث يوجد المـاء العذب والأرض الخصبة دون الاهتمام لمن تعود هذه الأراضي[22].

وفقا لذلك قامت السلطات الفرنسية بتطبيق سياسـة الضرـائب لإثقـال كاهل الجزائريين، وارغامهم على تلبية متطلبـات المشرـوع الاسـتعماري في الجزائر، مع العلم انها لم تكن مدروسة وفق مقدرة الفرد الجزائري الماليـة والمادية.

غير أن الحرب العالمية الثانية جعلت الهجرة الجزائرية تأخذ منحى سياسي، وذلك بسبب المواقف البطولية التي قام بها أبناء الجزائر مع فرنسا، ودورهم الفعال في تحريرها من الاحتلال النازي، حيث قامت هذه الأخيرة بإلغاء جميع القوانين التي تعيق هجرة الجزائريين إلى أراضيها[23]. إلا أن هجرة الجزائريين بقيت نظريا تحت قيود الإدارة والضغوطات الاستعمارية إلى غاية صدور قانون **22** سبتمبر **1947**م الذي نص على حرية التنقل، وساوى نظريا بين جميع المواطنين الفرنسيين، هذا ما أدى إلى هجرة كبيرة إلى فرنسا، ولقد كان لهذا القرار هدفا اقتصاديا حتى يتسنى للاقتصاد الفرنسي أن يستفيد من اليد العاملة الجزائرية وإعادة بناء ما خربته الحرب[24].

لقد ظهرت بعد الحرب ظاهرة جديدة تمثلت في هجرة العائلات، ولكن الأمر لم يتعلق بهجرة نهائية، فحركات الذهاب والإياب، كانت دائما خلال هذه الفترة مراقبة[25].

نتج عن هذه السياسة فتح باب الهجرة، حيث التحق عدد كبير من الجزائريين وقد بلغ عددهم عام **1947**م حوالي **67000** عامل. تظهر أهمية هذه الأرقام إذا قمنا بمقارنة هذه الحقائق بالعدد الذي عاد في تلك السنة إلى الجزائر، حوالي **22300** عامل في نفس السنة، وبذلك يكون عدد الذين بقوا بفرنسا حوالي **45000**، وهو أكبر عدد للمهاجرين الذين استقروا في فرنسا خلال سنة واحدة[26].

في سنة **1948**م، بدأ الضغط السكاني يظهر حسب رأي عمار بوحوش، وأصبح واضحا حيث فاق عدد المهاجرين عدد العائدين بما لا يقل عن **265000** عامل، وكان السبب في تضاعف العدد هو انعدام المشاريع الصناعية بالجزائر وانتشار الأمية، ولهذا السبب تحتم على عدد كبير من

الجزائريين البحث عن وسائل العيش في مكان أخـر، ونتيجـة لتزايـد عـدد الشبان الذين يلاقون صعوبات سياسية واقتصادية في كل الميادين الفـرص لهم لتحسين مستواهم الاجتماعي والمادي، حيـث بـدأت العنـاصر الوطنيـة بالتفكير جديا في المأزق الذي آلت إليه حالة الجزائريين، وقـد خـرج بعـض الشبان الواعيين بأفكار حول مصير الشعب، على أن الهجرة إلى فرنسا سوف تدعم اقتصادها وبالتالي تمددت فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر[27].

كان هناك جانب أخر من العمال الذين كانت رغبتهم كبيرة في الحصـول على وظائف تكفل لهم ولعائلاتهم العيش، ثم جاءت الأيـام لتثبـت أن هـذه الطبقة الأخيرة هي التي تحملت العبء الكبير في تمويل الثورة، لأنها كانت في وضعية حسنة من الناحية المادية وكان بإمكانها دفع التبرعات والاشتراكات لتدعيم الكفاح الثوري، وفي عام **1949**م أصبحت الزيـادة في الهجـرة تنمـو بشكل متوازي للزيادة المطردة في السكان، ولم ينقص عدد المهـاجرين عـن **83000**، إلا بعد اندلاع الثورة الجزائرية[28].

وهذا لم يمنع من تزايد عدد الجزائريين العائدين من فرنسـا إلى الـوطن الأم وكثير منهم التحقوا بصفوف الثورة، فقد لاحظنا من خلال الاحصائيات أنه في بعض السنوات يكاد يساوي عدد الجزائـريين المهـاجرين إلى فرنسـا والعائدين منها إلى أرض الوطن[29]، ففي سنة **1954**م كان عـددهم يفـوق **200** ألف نسمة أما في عام **1956**م هجر إلى فرنسا **85640** شخصا وعـاد في نفس الوقت إلى الجزائر **81874** وطيلة سنوات الحرب تقريبا يكاد يسـاوي عدد المهاجرين بعدد العائدين، لكن انخفضـت في السـنوات الخمسـة، ولـم يتجاوز عدد المهاجرين **93088** في أي سنة من **1956**م إلى **1960**م لأن هـذه السنوات الحاسمة في تاريخ الثورة التي كانت الطبقة الكادحة مـن العمـال والفلاحين محركها الرئيسي الذي زودها بالطاقة الأساسـية لمواجهـة قـوات الاحتلال الفرنسي، ولكن عددهم بدأ يرتفع عندما أوشـكت حـرب التحريـر

الجزائرية على الانتهاء وفي الحقيقة جاءت هذه الزيادة برغبة من الرئيس ديغول في إجراء محادثات سياسية مع قادة جبهة التحرير وانهاء الحرب، لقد كانت هذه السياسة تعني بالنسبة لعدد كبير من الجزائريين المتعاونين مع الإدارة الفرنسية اعتراف فرنسا بالأمر الواقع الذي يتمثل في إنهاء سيطرتها والاعتراف بحق الجزائريين في تسيير شؤونهم بأنفسهم وبما أن العناصر الموالية لفرنسا قد ربطت مصيرها بوجود الإدارة الفرنسية في البلاد، فإن عدد منهم قد قرروا الهجرة إلى فرنسا في سنتين **1961**م و**1962**م[30]. لذلك نجدها قلت خلال الجزء الثاني من الخمسينيات ولم يتجاوز عدد المتوجهين إلى فرنسا **100000** في أي سنة وذلك نظرا لكون كثير من الشبان قد ربطوا مستقبلهم بمصير الثورة في البلاد إلا أن عددهم بدأ في تزايد مستمر وقد تجاوز **122** ألف نسمة قبل التوقيع على اتفاق وقف إطلاق **19** مارس **1962**م[31].

ذ- التعذيب، القتل والنفي:

كان مصير من يبقى في الجزائر تحت حكم سلطات الاحتلال، إما الاستعباد من طرف المعمرين أو المطاردة إلى أعالي الجبال والمناطق البعيدة والمعزولة. وكان مصير المتشبثين بأرضهم إما القتل أو النفي، وكل ذلك من أجل إفراغ الأرض من أهلها ومن ثم إعمارها بالمستوطنين الأوروبيين. فالتهديد والتعذيب والطرد والقتل كلها وسائل مباحة ومتاحة للمحتل للقضاء على الأهالي المسلمين. أما عدد المبعدين الجزائريين عن أرضهم هو **3** ملايين حسب السلطات الجزائرية، وتمركز لمليوني شخص وسط البلاد في المحتشدات إلى غاية **1962**م.

حيث استُخدمت تلك الأساليب في الجزائر، وقد اشتملت على ما يلي: التعذيب الممنهج (وحتى ضد المدنيين)، ونظام مراقبة للأحياء والضواحي

(وُضع أربعة مراقبين على كل حي)، والعمليات غير الشرعية من الإعدامات والاخفاقات القسرية والتي عُرفت فيما بعد باسم "رحلات الموت".

وُثقت تلك الأساليب لتصبح قواعدًا لاستراتيجيات مكافحة التمرد، وذلك في الكتاب الذي ألفَه الكولونيل روجير ترينكيير (Roger Trinquier) سنة **1961**م والذي أطلق عليه اسم "الحرب الحديثة: مكافحة التمرد من وجهة نظر فرنسية":

(Modern Warfare: A French View of Counterinsurgency)، وهو أحد المراجع في مجالي "الحروب المضادة للثورات" والحروب النفسية.

وبالرغم من أن استخدام جمهورية فرنسا للتعذيب أصبح معروفًا بشكل سريع حتى أن المعارضة اليسارية في فرنسا عارضته، إلا أن الدولة نَفَت باستمرار أنها توظف التعذيب في الحرب، كما منعت الرقابة في فرنسا أكثر من **250** كتابًا وصحيفة وفيلمًا في فرنسا متروبوليتان فقط من تناول تلك القضية، ومُنِعَت كذلك **586** وسيلة إعلامية جزائرية تناولت الموضوع.

كان التعذيب يجري بأوامر من الحكومة الفرنسية، وهذا ما أكده الجنرال المتقاعد بول أوساريس. جاءت تلك الاعترافات بعد الشهادة التي قدمتها الناشطة السابقة في جيش التحرير الوطني لويزة إغيل أحريز التي عذبتها القوات الفرنسية آنذاك. ونُشرت شهادتها بتاريخ **20** جويلية **2000**م في صحيفة لومند، وكان ذلك بعد ثلاثة أيام من زيارة الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة لفرنسا. وصرّحت لويزة أنها تعرضت للتعذيب لمدة ثلاثة أشهر وذكرت أن المسؤول عن ذلك هو الجنرال ماسو باعتباره قائد القوات الفرنسية المسلحة حينها. واستغل ماسو تلك الفرصة ليعلن عن ندمه عن عمليات التعذيب التي كان من الممكن اجتنابها.

اعترف الجنرال بـول أوسـاريس في كتابـه خـدمات خاصـة، الجزائـر (Services) (spéciaux, Algérie) (**1957-1955**م) الصادر عـام **2001**م أنه اشترك في عمليات التعذيب والإعدام غير الشرـعية بـأوامر مبـاشرة مـن الجنرال ماسو. كما صرح أوساريس أن التعذيب جاء بـأوامر مبـاشرة مـن حكومة الرئيس غاي موليه لمواجهة ما سماه بـ: "إرهاب الجبهة الوطنية".

2- آثار السياسة الاستدمارية على المجتمع:

كان لسياسة الاحتلال الفرنسي المنهجـة والمدروسـة في الجزائـر آثـارا سلبية مدمرة، مادية ونفسية على كل أفراد المجتمع الجزائري، حيث أدخلتـه في متاهات الفقر والمجاعات والهجرة. الكثير مـن الأهـالي مـن فقـد حياتـه وأملاكه وتعرضت عائلاتهم للطرد والنفي، بعد أن اسـتولى المعمـرين عـلى أراضيهم الخصبة وأصبحوا خدما خماسين لـدى المعمـرين في تلـك الأراضي نفسها. بفعل تلك السياسة الاستدمارية انخفض مسـتوى المعيشـة، للفـرد الجزائري فلم يعد قادراً على ضمان قوته اليومي، وتدهورت أحواله الصحية نتيجة تفشي الأمراض والأوبئة وسـوء التغذيـة، وتـدهور وتـدني المسـتوى التعليمي لدى الجزائريين.

إن الكثير مما حدث في فترات مـا بعـد الاسـتقلال كـان نتيجـة حتميـة للسياسة التي انتهجها الاحتلال الفرنسي في حق الأهـالي الجزائـريين، حيـث مست جميع الجوانب، خاصة السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

أ- ظهور وانتشار الفوضى واللاأمن:

أول ما نتج عن احتلال فرنسا للجزائـر هـو سـقوط النظـام وانتشـار الفوضى واللاأمن بسبب تدمير كل البنى التحتية وسرقـة ممتلكـات الدولـة والتنكيل برجالها، وقد أثرت هذه السياسة الاستدمارية التي انتهجتها إدارة الاحتلال بالسلب على المجتمع الجزائري في الميدان السـياسي بحيـث سـلبت

جميع الحقوق من الفرد الجزائري ومنعته من المشاركة في جميع الأنشطة السياسية بالرغم من أنه يعتبر فرنسي، ولا تحق له هذه الحقوق إلا في حالة خروجه عن أحكام الشريعة الإسلامية والتخلي عن مبادئه وحالته الشخصية[32].

أما من حيث التمثيل الإداري فقد كانت فرنسا تعتمد على المستوطنين بالرغم من قلة عددهم، من أجل دمج الجزائر بفرنسا، مما أدى إلى تهميش الجزائريين المسلمين وحرمانهم من التمثيل السياسي والوظائف العليا في الحكومة[33].

كانت السلطة والحكم في الجزائر المستعمرة حكراً على الفرنسيين فقط بحيث اعتبروا أن الجزائر، وطنهم الحقيقي بالرغم من قلتهم. واحتكروا أغلب المناصب المهمة لهم[34].

لقد كانت نتيجة هذه المراسيم سيئة على المجتمع الجزائري، فتفتت القبيلة إلى دواوير بفعل تحديد أراضيها وإخضاعها للبيع، وبالتالي فقد بذلك الجزائريون في الريف الإطار الملائم الذي ينظم حياتهم ويحفظ لهم مصدر رزقهم وأصبح الفرد بعد أن لم تعد القبيلة تحميه وتقدم له العون أعزلا في مواجهة إجراءات الإدارة الفرنسية الجائرة[35].

ب- انتشار الفقر والمجاعات:

انعكست السياسة الاستدمارية للمحتل بشكل مباشر على الجزائريين ومست حياتهم العملية بالتغيير في مختلف جوانب الحياة وساهمت في تحطيم البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري والقضاء على توازنه. تمثلت هذه الانعكاسات في ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي- وذلك باغتصاب الأراضي وفرنستها بإخضاعها للقانون الفرنسي- المبني على

الملكيات الفردية الحرة، وهذا ما أدى إلى إباحة التصرف في أملاك الأوقاف والاستيلاء عليها خاصة الأراضي المقدسة[36].

لقد عرفت الجزائر في سنوات **1866**م، **1867**م، **1868**م مجاعات هي الأسوأ في القرن التاسع عشر نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي والقحط الزراعي الذي مس الأراضي الجزائرية في تلك الفترة[37].

لقد فقد الجزائريون جزءاً كبيراً من ممتلكاتهم وأرزاقهم، نتيجة مصادرة الأراضي من طرف المستعمرين وبذلك بلغت سنة **1866**م قرابة **6** ملايين هكتار منها **508** ألف هكتار من الأراضي الزراعية للكولون، وبحلول عام **1917**م استولى المستوطنون على **55**% من مجموع الأراضي في الجزائر وتحول الكثير من الجزائريين إلى خماسين عند المستعمرين أو بطالين وأجراء في حقولهم بعد أن كانوا ملاكاً للأراضي. أدى هذا إلى سوء الأحوال المعيشية والصحية نتيجة الأمراض والجفاف والقحط لاسيما خلال عامي (**1866**-**1868**م)، وأصبحت فرنسا تعتمد على المزروعات الصناعية كالتبغ والكروم وصناعة الخمور[38]. كما قامت إدارة الاحتلال بتهجير القبائل الثائرة ومصادرة أراضيهم، بسبب انتفاضاتهم ضدها وفرض غرامات مالية عليهم، وكان الهدف من وراء هذا الأسلوب العقابي هو وضع حد لهذه المقاومات الشعبية التي هددت الوجود الفرنسي في الجزائر[39].

استولت الاحتكارات الفرنسية على مناجم الحديد والفوسفات وأسست بنوك في الجزائر تابعة ومرتبطة بفرنسا، وشجعت التجارة التي كانت مرتبطة بحيث كان العمال الأوروبيون منفصلون عن العمال الجزائريين ويتمتعون بوضع أفضل منهم بكثير وكانت أجورهم أعلى وأعمالهم أنضف وأسهل[40]. كانت السلطات الاستعمارية تعتمد على استغلال اليد العاملة لخدمة الزراعة والصناعة الاستعمارية[41].

ونتيجة لمصادرة وحجز أراضي الجزائريين من طرف السلطة الاستعمارية تقلصت القاعدة المادية التي يرتكز عليها المجتمع الجزائري[42]. إلى جانب فرض نظام الضرائب على الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية، حيث بلغ مجموع هذه الضرائب **9** ملايين فرنك، وذلك لزيادة ثروتهم وتوسيع أراضيهم على حساب الجزائريين. كل هذا أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمستلزمات الضرورية من جهة، وانخفاض الدخل من جهة أخرى، وضعف القدرة الشرائية عند الجزائريين[43].

أثرت السياسة الاستدمارية للمحتل على القطاعات الاقتصادية الثلاث: الزراعة، حيث قامت الإدارة الاستعمارية على تمليك الأراضي للمعمرين. وبتحويل إنتاج الأراضي من زراعة القمح إلى زراعة الكروم لإنتاج الخمور التي تشكل مورد اقتصادي كبير للاستعمار، وكان المستفيد الأول من هذا هم المستوطنون. كما شجعت الإدارة المستثمرين الأوروبيين على استغلال أجود الأراضي في الجزائر لحسابهم[44]، وذلك من أجل تحسين الميزان التجاري الفرنسي وتوفير حاجياتها الغذائية، أما الأهالي فقد شهدوا تدهوراً متزايداً في الإنتاج مما أدى إلى انتشار المجاعات[45].

أما بالنسبة للتجارة فتحكم فيها المعمرون، وبالتالي ثم احتكارها من طرف فرنسا سواءً كانت داخلية أو خارجية، هذا ما أدى إلى إفقار الأهالي[46] وإلى تدهور الأوضاع الاقتصادية.

لقد انعكست سياسة الاستيطان التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية سلباً على الأهالي الجزائريين في كل المجالات بالمقابل انعكس إيجاباً على المعمرين[47]. وكانت نتيجة هذه السياسة الاستيطانية سيئة على المجتمع الجزائري، فتفتت القبيلة إلى دواوير بفعل تحديد أراضيها وإخضاعها للبيع وبالتالي فقد بذلك الجزائريون في الريف الإطار الملائم الذي ينظم حياتهم

ويحفظ لهم مصدر رزقهم وأصبح الفرد بعد أن لم تعد القبيلة تحميه وتقدم له العون أعزلا في مواجهة إجراءات الإدارة الفرنسية الجائرة[48].

لقد نجم عن السياسة الفرنسية فصل الفلاح عن أرضه، وتحوله من مالك للأرض إلى خماس في أراضي غيره، حيث امتدت ساعات عمله من الرابعة صباحا إلى الساعة الثامنة مساءا بأجر قليل[49] بعدما أن فقد أخصب أراضيه الزراعية، علما أن الزراعة الأهلية كانت في سنوات المطر تغطي حاجيات كل السكان[50] وبالتالي انهار مستوى دخل العائلات الجزائرية إلى حد أقل مستويات الدخول في العالم فلم يتجاوز أجر العامل اليومي **04** فرنكات عام **1920**م، و**08** سنة **1935**م و**12** فرنك عام **1954**م[51] وتبين أن تدهور الوضع الاقتصادي للأهالي الذين تضرروا كثيرا من مصادرة أملاكهم، هو أكبر داء يعاني منه المجتمع الجزائري، وما زادها قمع السنوات الأخيرة حدة شدة السياسة الاستدمارية القائمة على نهب وسلب ممتلكات الأهالي الجزائريين، حتى بلغ الفقر أقصى الحدود، بحيث أصبح كل جزائري مسلم تحت كابوس الجوع، يرى طريق مستقبله محفوفة بالآلام وحياته يهددها خطر البؤس والشقاء. لقد وصل الفقر إلى نسبة **90**%[52].

في هذا السياق جاء تصريح أحد كبار أطباء الجيش الإفريقي ماريوس نيكو لابول يصف حال الأهالي: "كل ما تقع عليه العين هنا، حين يصل الإنسان يبعث على الحزن والأسى، فالأهالي أصبحوا في حالة يرثى لها من البؤس الشقاء، وقد توافد إلى هذه المدينة من جميع البلدان حشد كبير من الكادحين المتعطشين للمال، أما رجال الصناعة فهم يحاولون أن يستغلوا الوافدين الجدد، وكل واحد هنا من عسكريين وبورجوازيين، يفعل ما يروق له من غير حسيب ولا رقيب"[53].

تعتبر مجاعات (**1866-1868**م) أكبر كارثة إنسانية تعرض لها الشعب الجزائري في العصر الحديث، حيث تسببت في هلاك ربع سكان عمالة قسنطينة وحدها، أي حوالي **400.000** شخص، وخلفت عددا هائلا من اليتامى والمشردين، وأدت إلى نزوح سكاني كبير من الهضاب العليا وحواف الصحراء باتجاه منطقة التل فرارا من الموت المحتوم[54].

نظرا لما تركته المجاعات من آثار سيئة في نفوس الجزائريين فإنها بقيت عالقة في الأذهان، يستشهدون بها كحوادث تاريخية تتفرد بها بعض السنوات كقولهم "عام القحط" أو "عام الشّر"[55].

ج- الأثار الاجتماعية:

كان للسياسة الاستدمارية انعكاسات وخيمة على الأهالي الجزائريين، فلم تبقى لهم حياة مريحة ولا وضع اجتماعي جيد. حيث أحدثت السياسة العقارية والاقتصادية تغييراً كبيراً على المجتمع الجزائري الذي كان خاضعا للاستدمار ومجرد من أراضيه. حيث اندثرت الهياكل الاجتماعية في خضم سنوات البؤس والشقاء التي ضربت المجتمع الجزائري في العمق، حيث أرادت السلطة الاستعمارية طمس الهوية الجزائرية بكل الوسائل المتاحة، وذلك عن طريق هدم القرى وطرد السكان الأهالي من ممتلكاتهم، كل هذه الإجراءات المشددة والإجرامية أدت إلى انتشار الأوبئة والمجاعات، مما أدى ببعض القرى إلى الاختفاء كليا من الوجود، كما أدت إلى تغيير ديمغرافي واجتماعي واقتصادي في حياة الأهالي الجزائريين[56].

انتشار البطالة بسبب تجريد الشعب من أملاكه وطرده إلى مناطق نائية، حيث أصبح الجزائريين خدام في أراضيهم أو خماسين بعدما كانوا هم ملاك وأسياد الأراضي، ويتقاضون أجور لا تكفي لسد حاجياتهم الضرورية[57]. بلغ عدد البطالين في الجزائر **2900000** من مجموع **3200000** جزائري[58].

في الفترة الممتدة بين (**1866-1868**م)، تعرض القطاع الزراعي لعدة آفات مثل القحط والكوارث الطبيعية التي حلت بالبلاد، وهذا ما تسبب في انتشار المجاعة والأوبئة الفتاكة. كل هذه العوامل أدت إلى المجاعة الكبرى والتي تسببت في هلاك الكثيرين، إذ قدر عدد الموتى الجزائريين بـ **500** ألف، أي ما يعادل **30** ألف نسمة[59].

لقد تدنى المستوى المعيشي والصحي بسبب بانتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة المعدية نتيجة الأوساخ مثل الكوليرا، والتيفوس، والسل، وأمراض العيون، إذ بلغ معدل حياة الجزائري **50** سنة. وقد لقي أكثر من تسعة عشر ألف جزائري مصرعهم خلال شهرين بسبب انتشار الأوبئة وعدم وجود المستشفيات وقلة الأطباء الذين بلغ عددهم **1850** طبيب وكان استقرارهم بالمدن الكبرى و**660** قابلة مولدة و**611** صيدلي[60].

بسبب انتشار الأمراض ظلت الحالة الصحية والاجتماعية للأهالي في تدهور مستمر نتيجة تفشي داء الكوليرا والتيفيس عام (**1866-1867**م) وكانت الأرواح تحصد بالآلاف نتيجة الأمراض والمجاعة والفقر، مع ذلك لم تتحرك السلطة الاستعمارية لإنقاذ الجزائريين بل زادت من معاناتهم بنشر رعب الإبادة بشتى الطرق والوسائل[61].

بالإضافة إلى كل هذا، أهم العوامل التي كانت وراء انخفاض وتناقص عدد السكان نجد عامل الهجرة الإرادية والتهجير اللاإرادي، بحيث عرفت هذه الظاهرة انتشارا واسعا. لقد هاجر العديد من الجزائريين بلدهم من أجل الحفاظ على دينهم ولغتهم. وكانت الهجرة نحو البلدان الإسلامية، ذلك نتيجة الأوضاع التي كانت يعيشها الجزائريين والقوانين التشريعية التي سنتها الإدارة الاستعمارية، حيث بلغت أوجها في مطلع القرن العشرين. إذ

كانت الهجرة في القرن التاسع عشر، والعشرين مقصورة على الدول العربية الإسلامية بينما شملت فيما بعد فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية[62].

وفي ظل هذه الأوضاع المزرية التي عاشها المجتمع الجزائري، عرف حالة من البؤس التي وصفها أجيرون أنها حالة من الألم الشديد والبؤس، والجرح العميق، نتيجة فقدان أرض الأجداد لأنهم بحاجة إليها.

ووصف جول فيري حالة ومنظر مأساة الشعب الجزائري منذ الاحتلال فقال: "... رأينا وسط الغابات بقعاً محروثة وحقولاً مزروعة وشعيراً، وقمحاً قرب سهول حرثها طيلة قرون المحراث العربي العتيق، سلبت من أيدي الجزائريين سلباً وضمت إلى أملاك الغابات"[63].

وكيف لا يظهر البؤس في وجه الأهالي حيث يرى عدوه يسكن الدور والقصور في المدن وهو يهيم في البادية القاحلة[64].

ومن أهم الانعكاسات التي خلفتها سياسة الاستدمار تفكيك وحدة القبيلة وتشتيت تكوينها الاجتماعي التقليدي، بحيث كان الجزائريون محافظين على توازنها بالعامل الديني والأرض المشتركة[65]. وبالتالي ساهم سياسة مصادرة الأراضي في انهيار نظام القبائل وزوال الروابط المتينة لأفراد القبيلة الواحدة[66].

بناءً على ما سبق ذكره يمكننا القول، أن السياسة العقارية والقوانين الاستعمارية أحدثت تغييرا جذريا في المجتمع الجزائري بحيث أصبح المستوطنون يشكلون أعلى طبقة في السلم الاجتماعي.

د- انتشار الأمية، الجهل والتخلف:

لم تقتصر انعكاسات السياسة الإستدمارية للمحتل الفرنسي على الجانب الاقتصادي والسياسي فقط، بل امتدت إلى الميدان الثقافي، حيث استهدف

المحتل إلى إدماج الجزائر مع فرنسا، وطمس هويتها العربية الإسلامية. ومن أجل تحقيق ذلك عمدت الإدارة الاستعمارية إلى تطبيق سياسة اقتصادية وثقافية تتمثل في نشر الأمية بين الجزائريين، وشددت على المدارس الحكومية والمساجد، حيث صدر قرار بإدراجها ضمن الممتلكات العامة التي يسيطر عليها، مما أثر على العملية التربوية والتعليمية والعلمية في الجزائر. كما صدر قرار بمنع تعليم اللغة العربية داخل المدارس وعدم توفير أي مدارس عامة يمكن للجزائريين الدراسة فيها أو بعض المدارس التي تكفي البعض منها، وهذا بدوره حرم الآلاف من حق التعلم.

حاول المحتل الفرنسي بسياسته الاستدمارية القضاء على مفهوم الثقافة والحضارة الاسلامية وتعاليم الدين بشتى الطرق من خلال استبعاد الشعب الجزائري كليا عن البلاد الإسلامية، حيث أرسلت مجموعات تبشيرية عرفت باسم الآباء البيض إلى الجزائر لنشر المسيحية. وحارب المحتل الفرنسي المتوحش بكل ما اوتي من قوة تعليم اللغة العربية كونها وعاء الثقافة الإسلامية ولغة القرآن. فعمل على القضاء عليها عن طريق إصدار عدة قوانين تمنع تعليم اللغة العربية. وجعل اللغة الفرنسية، هي اللغة الوحيدة للبلاد. وقد كان لهذه القوانين أثر بليغ على المجتمع الجزائري يتمثل في تحويل لغة الإدارة والحكم إلى اللغة الفرنسية[67].

وقد لعب الاستعمار دور كبير في نشر الجهل والأمية لإنشاء جيل مشبع بالثقافة واللغة الفرنسية وإفراغ مناهج التعليم من محتواها، الحضاري والثقافي الذي من شأنه إعداد مجتمع مؤهل لنهضة حقيقية[68].

تميز الاستعمار الفرنسي في الجزائر بفرض اللغة الفرنسية على المجتمع الجزائري ونشرها في أوساطه، عن طريق سياسة الفرنسة وذلك بتلقين الأطفال الجزائريين التعليم المفرنس وتدمير معظم مراكز الثقافة العربية،

وظهور معاهد ثقافية غربية ومدارس فرنسية مختلطة[69]. بحيث بلغ عدد المدارس الابتدائية الفرنسية العربية في عام **1870**م، **36** مدرسة وبلغ عدد التلاميذ المسجلين **1300** تلميذ مسلم، وثلاث مدارس عليا، إلا أنها أغلقت من طرف الجمهوريين الفرنسيين المقيمين في الجزائر. ولم يتبقى في عام **1882**م سوى **16** مدرسة ابتدائية مفتوحة[70]. وذلك لأنهم رأوا، أن خلق مجتمع مثقف متعلم في البلاد لا يضمن أن يكون موالياً لفرنسا نتيجة إهمال الفرنسيين للتعليم وتثقيف الأجيال الجزائرية، انعكس سلباً على المجتمع الجزائري وذلك بتفشي الأمية بين صفوف الجزائريين[71] نظرا لنسبة نمو التعليم البطيء، وهذا ما تؤكده هذه الأرقام بحيث بلغ عدد المتمدرسين في المدارس الفرنسية الابتدائية في مطلع القرن العشرين (**33,397**) تلميذاً مسلماً، أي **4,3** من عدد التلاميذ البالغين سن التمدرس، وفي عام **1914**م بلغ عدد التلاميذ **47,397** تلميذاً، من **60,644** تلميذ متوجهين بشهادة البكالوريا و**12** طالب حاصل على شهادة الليسانس[72] ضف إلى ذلك التمييز العنصري والاضطهاد اللاأخلاقي الذي تعرض له الجزائريون.

كما حاول الاستعمار محاربة الإسلام وذلك بالاستيلاء على الأملاك الوقفية. والقضاء على نشاطاتها باعتبارها الممول الرئيسي للمساجد والزوايا. والعمل على نشر المسيحية تحت اسم مشروع التنصير، وذلك لقتل الروح الإسلامية والقضاء على لغة القرآن[73]. لأجل ذلك تم تشييد العديد من المدارس. وترجع أولى محاولات التنصير إلى الكاردينال لافيجري خلال سنوات المجاعة (**1867-1868**م). كان لهذا الأخير موقفا معاديا للإسلام والمسلمين، حيث منع المسلمين من أداء مناسك الحج قائلاً: "لقد أثبتت التجربة أن المسلمين بعد عودتهم من الحج يصبحون أكثر تطرفاً، وأقل استعداداً للخضوع لسيطرتنا"[74].

نتج عن هذه السياسة الاستعمارية تراجع عدد المؤسسات الدينية والتعليمية وانخفض عدد الطلبة والتلاميذ، وبالتالي انحط المستوى التعليمي والثقافي. وقامت إدارة الاحتلال بتحويل العديد من المساجد إلى كنائس، حيث تم إنشاء **60** كنيسة ومعبداً و**16** مؤسسة دينية بين عامي **1830** و**1845**م، وتم جلب **91** قديسا مختصين في الشؤون الدينية المسيحية.

- الخاتمة:

كان لاحتلال فرنسا للجزائر (**1830-1962**م) آثارا مدمرة بعيدة المدى على المجتمع الجزائري، حيث مس الأرض والإنسان معاً واستهدف عناصر الهوية والشخصية الوطنية، وفي مقدمتها الدين واللغة والتاريخ والحضارة والوحدة عموماً. كان يهدف إلى استيطان دائم بالجزائر لتحقيق أطماعه الإمبريالية.

تميزت سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر بالنزعة الاستدمارية، حيث سعت سلطاته منذ البداية الى فرض سيطرتها على جميع الأراضي واستغلال جميع الثروات بما فيها الموارد البشرية نظرا لحاجتها إلى بناء قوة عسكرية كبرى تضاهي القوى العالمية وإقحامها في الحروب داخل وخارج المستعمرة.

كانت أثار الفعل الاستدماري نفسية واجتماعية سلبية على المجتمع الجزائري، حيث مست كل فئاته بدون استثناء من خلال حرب شرسة شنها المحتل ضد الأهالي المسلمين طوال قرن وثلاثين سنة شملت جميع أنحاء البلاد. عمد فيها المستدمر الفرنسي الى عزل الأهالي الجزائريين وإلى مصادرة أراضيهم وطردهم وتهجيرهم قسريا، أما من آثروا البقاء في الجزائر فقد عاشوا القمع والتهميش والتشريد والإبادة الجماعية.

كان لهذه الأوضاع المأساوية تأثيرات سلبية مادية ونفسية، مست مختلف جوانب الحياة لدى السكان تمثلت في تشتيت أملاك الفلاح الجزائري بحيث

أصبح أجير أو خماس عند الكولون بعدما كان سيداً على أملاكه وبذلك انخفض المستوى المعيشي للفرد الجزائري، وأصبح يعيش حالة من البؤس والفقر، وتدهورت أحواله الصحية نتيجة سوء التغذية وانتشار الأمراض والأوبئة مثل وباء الكوليرا والطاعون، مما أدى إلى نزيف ديموغرافي خطير.

نتيجة لهذه السياسات الاستدمارية عرف المجال الثقافي تدهوراً كبيراً، حيث قامت السلطات الفرنسية بأعمال تعسفية في حق المدارس والزوايا وحاربت اللغة العربية والدين الإسلامي. استهدفت بذلك هوية الشعب الجزائري ومقوماته الشخصية من دين ولغة وثقافة وتاريخ، من أجل تحطيمها وتشويهها، والقضاء عليها، عن طريق سياسات تتعلق بالفرنسة والتنصير ومحاولة الادماج مما أحدث تغيرا جذريا في ذهنية الفرد والمجتمع الجزائري.

بالرغم من نجاح الجزائريين في استرجاع وطنهم، إلا أن الثمن كان باهظا، حيث أحدث الاستدمار شرخا هائلا في بنية المجتمع، وخللا معتبرا في توازنه، لا تزال آثاره وتداعياته باقية مؤثرة في الأجيال المتعاقبة. نتيجة هذا التشريد الفرنسي، فقدت النسبة الكبيرة من الأهالي الرباط بينها وبين أرض الأجداد. عائلات وجدت نفسها مفصولة عن غيرها، أسامي وألقاب مشوشة متداخلة، والقبيلة محطمة. هذه هي رسالة هذا العمل الذي سعينا خلاله لربط أحداث عديدة جرت في تاريخ الجزائر المعاصر بالعودة إلى الجذور التي جرت في زمان آخر، ولأن الاحتلال الفرنسي كان سببا في دمار أمة وكان مرحلة من أكثر المراحل مفصلية في تاريخ الجزائر المعاصر لما جرى فيها من أحداث كبرى غيرت مجرى التاريخ، وكان لها أثرها الكبير حتى على حياة من لم يولدوا فيها أو يعاصروها.

– الهوامش:

1 Charles Robert Ageron, Les Algériens musulmans et France, Paris, PUF, **1968**, p **258**.

2- صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (**1930-1830**م)، دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث المعاصر، **2014**م، جامعة الحاج لخضر بباتنة، ص**276**.

3- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي **1830-1960**م، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، ج**2**، **2013**م، ص**25**.

4- دو طوكفيل ألكسي، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر: إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **2008**م، ص**111**.

5 Joseph. Napoléon Circulaire du **05** December **1858**, p**76**.

6- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت، **2000**م، ص**32**، **33**.

7- بسام العسلي، محمد المقراني وثورة **1871**م الجزائرية، درا النفائس، **1983**م، ص**32**.

8- أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر الثقافي، ج**2**، دار الغرب الإسلامي، **1996**م، ص**25**.

9- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا **1871-1919**م، ج**1**، دار الرائد للكتاب، الجزائر، **2007**م، ص**134**.

10 Djillali Sari, La dépossession des fellahs (**1830-1962**), Société nationale d'édition et de diffusion, **1975**, p **09**.

11- عبد المجيد بوجلة، العدوان الفرنسي على الجزائر: الخلفيات والأبعاد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر **1954**، **2007**م، ص**80**.

12- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج**1**، ط**2**، دار الغرب الإسلامي، **1992**م، ص**331**.

13- جمال قنان، "مشاغل المجتمع الجزائريين من خلال الصحافة **1882-1914**م، مجلة المصادر، ع**9**، مارس **2004**م، ص**41**.

14 Annie Rey – Goldzeigur, Le Royaum Arabe, la politique algérienne de Napoléon **1861** – **1870**, Alger, Ed SNED, **1977**, p**170**.

15- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، **2007**م، ص**14**.

16- يحيى بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، **1986**م، ص**168**

17- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج**1**، ط**2**، دار الغرب الإسلامي، **1992**م، ص**155**.

18- قليل مليكة، هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا (**1900-1939**م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،**2009**م، ص**75**.

19- سامية بن فاطمة، سامية بن فاطمة، الهجرة الجزائرية الى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي **1830-1962**م قراءة في الأسباب والدوافع، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة تبسة، العدد **15**، **27** نوفمبر **2017**م، ص**13**.

20- عبد الحميد زوزو، **1969**م، ص**31**.

21- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر **1830-1962**م، ج**1**، دار المعرفة، الجزائر، **2017**م، ص**60**.

22- موسى لوصيف، **1963**م، ص**11-19**.

23- ياحي محمد، "النضال الوطني للمهاجرين الجزائريين في فرنسا"، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال، منعقد في **30-31** أكتوبر **2006**م، وزارة المجاهدين، الجزائر، **2007**م، ص**194**.

24- أحمد صاري، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر، المطبعة العربية، الجزائر، **2004**م، ص**155**.

25- بوحوش عمار، العمال الجزائريون في فرنسا، وزارة المجاهدين، الجزائر، **2008**م، ص**140**.

26- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية **1962**، دار الغربي الإسلامي، لبنان، **2007**م، ص**140**.

27- بوحوش، نفس المرجع، ص**140-142**.

28- بوحوش، نفس المرجع، ص**143**.

29- بزيان سعدي، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في **17** أكتوبر **1961**م، ثالة، الجزائر، **2008**م، ص**13**.

30- بوحوش، نفس المرجع، ص**142**.

31- نفس المرجع.

32- توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، **1957**م، ص**132**.

33- توفيق المدني، نفس المرجع، ص**104**.

34- توفيق المدني، نفسه، ص**107**.

35- ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص**32**، **33**.

36- بشير بلاح، المرجع السابق، ص**158**.

37- يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص**170**.

38- أرزقي شويتام، سياسة الاستيطان الفرنسي للجزائر **1830-1962**م، مجلة التاريخ المتوسطي، مج**2**، ع**2**، **31-12-2020**م، ص**209**.

39- بلعربي نور الدين، الاستيطان الأوروبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية والثقافية (**1830-1962**م)، **2019**م، ص**135**.

40- بشير بلاح، المرجع السابق، ص**161**.

41- توفيق المدني، نفس المرجع، ص**131**.

42- عميراوي أحميدة وآخرون، **2007**م، ص**58**.

43- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص**52**.

44- عميراوي احميدة وآخرون، **2007**م، ص**58**.

45- يحيى بوعزيز، نفس المرجع، ص**52**.

46- عبد المالك التميمي، **1978**م، ص**93**.

47- رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصرة **1830-1989**م، ج**2**، دار المعرفة، الجزائر، **2009**م، ص**94**.

48- ناصر الدين سعيدوني، نفس المرجع، ص**32**، **33**.

49- رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص**85**.

50- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر- سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي **1830-1960**م، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، **1983**م، ص**125**.

51- بشير بلاح، المرجع السابق، ص**45**.

52- أحمد بن عمر، "الحالة الاقتصادية في الجزائر"، جريدة المنار، ع**4**، دار البصائر، الجزائر، **2007**م، ص**64**.

53- صالح عباد، الجزائريين المستوطنين وفرنسا (**1830**/**1930**م)، د. م. ج. قسنطينة، **1984**م، ص**11-15**.

54- رمضان بورغدة، مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات وأثرها على المجتمع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع**3**، منشورات جامعة **20** اوت **1955**م بسكيكدة، الجزائر، جوان **2008**م، ص**366**.

55- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص**15**.

56- الشريف كمال دحمان الحسني، أشراف الجزائر ودورهم الحضاري في المجتمع الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر، **2009**م، ص**123**.

57- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، **2011**م، ص**82**.

58- رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص**93**.

59- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص**20**.

60- توفيق المدني، المرجع السابق، ص**134**.

61- صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري، مشروع بحث في إطار البرنامج الوطني للبحث (PNR)، جامعة قالمة، **2010**م، ص**330-334**.

62- أرزقي شويتام، نفس المرجع، ص**210**، **211**.

63- فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، ط. خاصة، دار القصبة للنشر، الجزائر، **2005**م، ص**61**.

64- توفيق المدني، المرجع السابق، ص**132**.

65- بن داهة، المرجع السابق، ص**28**.

66- صالح فركوس، المرجع السابق، ص**337**.

67- سعد الله أبو القاسم، خلاصة تاريخ الجزائر الثقافي، ج**2**، دار الغرب الإسلامي، **1996**م، ص**208**.

68- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، عويدات للنشر، لبنان، **1982**م، ص**126**.

69- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، **1980**م، ص**153-157**.

70- أرزقي شويتام، نفس المرجع، ص**211**.

71- صلاح العقاد، نفس المرجع، ص**153-157**.

72- أرزقي شويتام، نفس المرجع، ص**212**.

73- بشير بلاح، المرجع السابق، ص**152**.

74- أرزقي شويتام، نفس المرجع، ص**212**.

- قائمة المصادر والمراجع:

- أحمد بن عمر، "الحالة الاقتصادية في الجزائر"، جريدة المنار، ع**4**، دار البصائر، الجزائر، **2007**م.
- أحمد صاري، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، **2004**م.
- أرزقي شويتام، سياسة الاستيطان الفرنسي للجزائر **1830-1962**م، مجلة التاريخ المتوسطي، مج**2**، ع **2**، **31-12-2020**م.
- بزيان سعدي، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في **17** أكتوبر **1961**، ثالة، الجزائر، **2008**م.
- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر **1830-1962**م، ج**1**، دار المعرفة، الجزائر، **2017**م.
- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية **1962**، دار الغربي الإسلامي، لبنان، **1997**م.
- بوحوش عمار، العمال الجزائريون في فرنسا، وزارة المجاهدين، الجزائر، **2008**م.
- بلعربي نور الدين، الاستيطان الأوروبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية والثقافية (**1830-1962**م)، **2019**م.
- قليل مليكة، هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا (**1900-1939**م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، **2008-2009**م.
- ياحي محمد، "النضال الوطني للمهاجرين الجزائريين في فرنسا"، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال، منعقد في **30-31** أكتوبر **2006**، وزارة المجاهدين، الجزائر، **2007**م.
- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت، **2000**م.

- عبد المالك التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، **1978**م.
- موسى لوصيف، الهجرة الجزائرية نحو المغرب الأقصى ودورها في الثورة التحريرية **1954-1962**م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أدرار، **1961-1963**م.
- توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، **1957**.
- رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصرة **1830-1989**م، ج**2**، دار المعرفة، الجزائر، **2009**م.
- رمضان بورغدة، مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات وأثرها على المجتمع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع**3**، منشورات جامعة **20** أوت **1955** بسكيكدة، الجزائر، جوان **2008**م.
- يحيى بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، **1986**م.
- صالح عباد، الجزائريين المستوطنين وفرنسا (**1830**/**1930**)، د. م. ج. قسنطينة، **1984**م.
- عميراوي احميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية الاستيطانية في المجتمع الجزائري، **2007**المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر **1954**، الجزائر، **2007**م.
- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، **1980**م.
- صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري، مشروع بحث في إطار البرنامج الوطني للبحث (PNR)، جامعة قالمة، **2010**م.
- أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر الثقافي، ج**2**، دار الغرب الإسلامي، **1996**م.
- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج**1**، ط**2**، دار الغرب الإسلامي، **1992**م.

- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، **2011**م.
- سامية بن فاطمة، الهجرة الجزائرية الى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي **1830-1962**م قراءة في الأسباب والدوافع، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة تبسة، العدد **15**، **27** نوفمبر **2017**م.
- جمال قنان، "مشاغل المجتمع الجزائريين من خلال الصحافة **1882-1914**م، مجلة المصادر، ع **9**، مارس **2004**م.
- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر- سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي **1830-1960**م، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، **1983**م.
- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي **1830-1960**م، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، **2013**م.
- صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (**1830-1930**)، دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث المعاصر، **2014**، جامعة الحاج لخضر بباتنة، متاح على الموقع:
http://dspace.univ-batna.dz/xmlui/handle/123456789/3789
- دو طوكفيل ألكسي، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر: إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **2008**م.
- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، عويدات للنشر، لبنان، **1982**م.
- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا **1871-1919**م، ج**1**، دار الرائد للكتاب، الجزائر، **2007**م.
- فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، ط. خاصة، دار القصبة للنشر، الجزائر، **2005**م.
- الشريف كمال دحمان الحسني، أشراف الجزائر ودورهم الحضاري في المجتمع الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر، **2009**م.

- مصطفى الأشرف، الجزائر الامة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، **2007**م.
- عبد المجيد بوجلة، العدوان الفرنسي على الجزائر: الخلفيات والأبعاد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر **1954**، **2007**م.
Annie Rey – Goldzeigur, Le Royaum Arabe, la politique algérienne de Napoléon **1861** – **1870**, Alger, Ed SNED, **1977**
Charles Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, Paris, PUF, **1979**.
Charles Robert Ageron, Les Algériens musulmans et France, Paris, PUF, **1968**.
Rapport Présenté par M. JOUYNE, Conseiller général d'Alger, Au nom de la sous commision d'Etudes, Impremerie Typo Torrent ET MIAUX Palais Consulaire, Alger ,**1893**.
Joseph. Napoléon Circulaire du **05** December **1858**, relative aux indigenes travaillant chez les européens in kamel kateb. p**76**.
Djillali Sari, La dépossession des fellahs (**1830**-**1962**), Société nationale d'édition et de diffusion, **1975**.